

شرف اخاء عدل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الوزارة الأولى

التأشيرة: مع تتنج

الوزارة العامة العامة الحكومية  
Ministère Secrétariat Général du Gouvernement  
المجلس التشريعي  
VISA LEGISLATION

مرسوم رقم: / يتضمن تطبيق بعض مواد

القانون رقم: 2019-035 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 المتضمن مدونة الصيد وتربيه الأحياء المائية في المياه القارية.

إن الوزير الأول:

بناء على تقرير مشترك من وزير الصيد والاقتصاد البحري ووزير المالية.

وبعد الاطلاع على:

- دستور 20 يوليو 1991 المراجع سنوات 2006 و2012 و2017؛

- القانون رقم: 2019-035 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 المتضمن قانون الصيد وتربيه الأحياء المائية في المياه القارية؛

- المرسوم رقم: 157-2007 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 2007 المتعلق بمجلس الوزراء وبصلاحيات الوزير الأول والوزراء؛

- المرسوم رقم: 153-2020 الصادر بتاريخ 06 أغسطس 2020 المتضمن تعين الوزير الأول؛

- المرسوم رقم: 155-2020 الصادر بتاريخ 09 أغسطس 2020 المتضمن تعين أعضاء الحكومة؛

- المرسوم رقم: 2021-073 الصادر بتاريخ 26 مايو 2021 المتضمن تعين بعض أعضاء الحكومة؛

- المرسوم رقم: 349-2019 الصادر بتاريخ 04 فبراير 2019 المحدد لصلاحيات وزير المالية ولتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه؛

- المرسوم رقم: 211-2017 الصادر بتاريخ 29 مايو 2017 المحدد لصلاحيات وزير الصيد والاقتصاد البحري ولتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه.

وبعد استماع مجلس الوزراء بتاريخ: 01 سبتمبر 2021

يرسم:

فصل تمهيدي

## القسم الأول: مجال التطبيق

المادة الأولى: يهدف هذا المرسوم الى تحديد شروط تطبيق بعض مواد القانون رقم: 2019-035 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 المتضمن مدونة الصيد وتربيه الأحياء المائية في المياه القارية.

### القسم الثاني: خطط استصلاح و/ أو تسيير الصيد وتربيه الأحياء المائية القارية.

المادة 2: تشكل خطط استصلاح وتسيير الصيد والأحياء المائية القارية المحددة في المواد 10 و11 و12 و13 و14 و15 من القانون رقم: 2019-035 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 المتضمن مدونة الصيد والأحياء المائية في المياه القارية، الإطار التسييري المستدام للصيد والأحياء المائية القارية يتم إعداده على أساس مسلسل تشاركي يشرك كل الأطراف الفاعلة في الصيد وتربيه الأحياء المائية القارية.

تحدد مدة صلاحية مخططات استصلاح وتسير الصيد وتربية الأحياء المائية القارية بثلاث سنوات على الأقل وتقام متابعتها وتقييمها ومراجعتها كلما دعت الحاجة وعلى وجه الخصوص للأخذ في الاعتبار التطورات الهامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للصيد القاري وتربية الأحياء المائية القارية؟

- تحديد أهم المصائد القارية وخصائصها التكنولوجية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية؟
- تحديد الأهداف التي يتعين تحقيقها في مجال الاستصلاح والتسير المستدام في المديرين الصغير والمتوسط. لكل مصيدة.
- تحديد الكمية المسموح باصطيادها لكل مصيدة.
- إعداد موازنة كشف الاستغلال لكل مصيدة.
- تحديد إجراءات التسیر والاستصلاح والحفظ التي سيصادق عليها.
- تحديد المناطق ذات الأهمية بالنسبة ل التربية الأحياء المائية والمحضصة لممارسة تربية الأحياء المائية القارية.
- اقتراح تطوير البنية التحتية والخدمات الضرورية لمري الأحياء المائية في المناطق ذات الأهمية بالنسبة ل التربية الأحياء المائية القارية.
- تحديد تمويل ممؤسسات تربية الأحياء المائية وكذلك عددها وأبعادها.
- تحديد أنواع تربية الأحياء المائية الممارسة والأجسام المائية القارية المستهدفة.
- تحديد السعة الانتاجية.
- تحديد قواعد الاستقلال.

في إطار هذا المرسوم يقصد بالمصيدة مجموع مخزون الأنواع والعمليات الممارسة على المخزون والتي تميز على أساس الخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية والتي يمكن اعتبارها وحدة من أجل الحفظ وتسير الاستصلاح.

**المادة 3:** يتم إعداد مخططات الاستصلاح و/أو تسير الصيد وتربية الأحياء المائية القارية من طرف الوزارة المكلفة بالصيد وتربية الأحياء المائية القارية على أساس استشارة علمية من المؤسسة الوطنية المكلفة بالبحث العلمي في مجال الصيد وذلك بالتشاور مع جميع الأطراف الفاعلة في قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية القارية حسب مسلسل من أربعة مراحل هي: التشخيص والتصور والتصديق والإقرار.

على أن تحوز مخططات الاستصلاح على إجماع مشورة المجلس الاستشاري الوطني لاستصلاح وتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية القارية وللجان المحلية للتسير والمنظمات المهنية والمجموعات المستخدمة والشركاء الإداريين العلميين والاقتصاديين.

**المادة 4:** يتم إقرار مخططات الاستصلاح و/أو تسير الصيد وتربية الأحياء المائية القارية بمقرر من الوزير المكلف بالصيد وتربية الأحياء المائية القارية ويكون ذلك موضع دعاية ملائمة.

## الفصل الأول

### المجلس الاستشاري الوطني لاستصلاح وتنمية الصيد القاري وتربية الأحياء المائية القارية.

**المادة 5:** المجلس الاستشاري الوطني لاستصلاح وتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية القارية المنصوص عليه في المادة 16 من القانون رقم: 035-2019 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 المتضمن مدونة الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية يرأسه الوزير المكلف بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية القارية أو من ينوب عنه ويضم عشرين (20) أعضاء عشرة (10) منهم يمثلون الإدارات المعنية وستة (06) أعضاء يمثلون المنظمات المهنية وعضايان (02) يمثلان المجتمع المدني وعضاوان (02) يمثلان البحث العلمي في مجال علوم البحار والاقتصاد.

أعضاء المجلس الوطني الاستشاري لاستصلاح وتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية القارية يتم تعينهم بمقرر من الوزير المكلف بالصيد وتربية الأحياء المائية القارية لમأمورية ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد، غير أن الأعضاء الممثلين للمنظمات المهنية يتم تعينهم باقتراح من المؤسسات التي يمثلونها.

يمكن للمجلس أن يدعو للمشاركة في دوراته كل شخص ذوي رأي مفيد في نقاش المواضيع المسجلة في جدول أعماله وذلك بقرار من رئيسه.

**المادة 6:** تتولى الإدارة المكلفة بالصيد وتربية الأحياء المائية القارية سكرتاريا المجلس الاستشاري لاستصلاح وتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية القارية.

**المادة 7:** يجتمع المجلس الاستشاري لاستصلاح وتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية القارية في دورة عادية مرتين في السنة أو أكثر إذا تطلب الأمر، وكذلك في دورة طارئة باستدعاء من رئيسه أو بطلب من ثلثي أعضائه.

وفي كل الحالات فإن إعلان الاستدعاء ومشروع جدول الأعمال يتم إشعار أعضاء المجلس به سبعة (7) أيام على الأقل قبل تاريخ انعقاده.

يتقاضى أعضاء المجلس والسكرتاريا في إطار وظائفهم تعويضات للحضور يتم تحديدها بمقرر مشترك من وزير الصيد وتربية الأحياء القارية ووزير المالية.

**المادة 8:** تطبيقاً للمادة 16 من القانون رقم: 2019-035 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 المتضمن مدونة الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية، فإن المجلس الاستشاري لاستصلاح وتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية مكلف بـ:

- إبداء رأيه حول استخدام مجهد الصيد المحدد في المواد 17 و 18 من القانون رقم: 2019-035 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 المتضمن مدونة الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية؛
- إبداء رأي حول اختيار استراتيجيات استصلاح وتسيير الصيد القاري وتربية الأحياء المائية؛
- إبداء رأي مقدم حول استصلاح وتسيير الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية؛
- يتم دوريًا إعطاء وزير الصيد القاري وتربية الأحياء المائية وبطلب منه آراء استشارية حول قضايا جدول الأعمال ذات الطابع العام المتعلق أساساً بمارسة صيد وتربية الأحياء المائية القارية وتسويقه المنتوجات وإجراءات التسيير الفنية التي يمكن اتخاذها.

**المادة 9:** يحدد النظام الداخلي المصادر علىه بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء المجلس الاستشاري لاستصلاح وتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية، طرق تنظيم وسير عمل المجلس وخاصة شروط تنظيم وسير اللجان المحلية للتسيير، كما هو محدد في المادة 16 من القانون رقم: 2019-035 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 المتضمن مدونة الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية،

يصادق على النظام الداخلي للمجلس الاستشاري لاستصلاح وتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية بمقرر من الوزير المكلف بالصيد وتربية الأحياء المائية القارية.

**المادة 10:** في طور انتقالى وفي انتظار المصادقة على مخططات استصلاح وتسيير الصيد وتربية الأحياء المائية القارية فإن المجلس الاستشاري لاستصلاح وتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية يقدم للوزير المكلف بالصيد وتربية الأحياء المائية القارية رأيه حول مخططات التسيير.

## **الفصل الثاني: نشاط الصيد القاري وتربية الأحياء المائية**

### **القسم الأول: مؤسسات تربية الأحياء المائية**

**المادة 11:** يجب أن تستجيب مؤسسات تربية الأحياء المائية كما هي محددة في المادة 3 من آن القانون رقم: 2019-035 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 المتضمن مدونة الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية، لما يلي.

على المنشآت المخصصة للاستغلال التجاري أو البحث التطبيقي للتربية القارية للأسمدة والرخويات والقشريات والطحالب، أن تحصل على رخصة صادرة عن الوزير المكلف بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية وذلك بعد التأكيد من احتواء الماء على الوثائق التالية:

طلب موجه للوزير المكلف بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية؛  
النظام الأساسي للشركة أو المشروع.  
دراسة جدوى للمشروع في خمس نسخ تحتوي على:

- ✓ مخطط استصلاح الإنشاءات على الأرض في المجال العمومي؛
- ✓ الأنواع المراد تربيتها؛
- ✓ تأثيرات المشروع على البيئة؛
- ✓ رخصة استغلال المجال العمومي؛
- ✓ إفادة تسجيل في السجل التجاري للمؤسسات ذات الطابع التجاري.

**المادة 12:** تعفى مؤسسات تربية الأحياء المائية المعيشية على نطاق فردي أو قروي من الحصول على الترخيص الوارد في المادة 11.

**المادة 13:** تخضع مؤسسات التربية القارية المشار إليها في المادة 11 للالتزامات التالية:

- أ) تسلم كل سنة للوزير المكلف بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية إحصائيات الإنتاج والتسويق للمؤسسة في أجل أقصاه 31 مارس من السنة المowالية.
- ب) تجديد رخصة الاستغلال والبحث كل خمس سنوات.
- ج) يتطلب أي تعديل لمشروع توسيعة أو تسويق أو تحويل لمنشأة تجارية أو بحثية تصريحها مسبقاً من الوزير المكلف بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية.
- د) إحالة مسبقة إلى الوزير المكلف بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية كل إضافة لعينة خارجية جديدة وكل تحويل زرع عينة أو عينات متنوعة من موقع إلى موقع بيعي جغرافي آخر.
- هـ) مسک سجل في كل مؤسسة لتدوين كل المعلومات المتعلقة ب:
  - نقل وتحويل وإدخال أنواع خارجية؛
  - وجود أمراض؛
  - المشاكل الحاصلة المرتبطة بالأنواع؛
  - إحصاءات الإنتاج؛
  - ابلاغ السلطات المختصة للوزارة المكلفة بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية بكل ظهور لمرض معدى لدى المؤسسة؛
  - تطبيق تربية الطحالب لضمان الإنتاج الأساسي للمؤسسات التجارية للطحالب.

**المادة 14:** تقوم الوزارة المكلفة بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية في إطار متابعة ومساعدة المقاولين في القطاع الخاص، كل سنة بتفتيش في للمؤسسات المشار إليها في المادة 11.

## القسم الثاني: ممارسة الصيد وتربية الأحياء المائية القارية

**المادة 15:** يمارس الصيد القاري في منطقتين مختلفتين.

- أ) منطقة حوض النهر.
  - ب) مناطق أخرى غير حوض النهر (البرك المائية وكل حواجز المياه العذبة).
- في المنطقة (أ) ممارسة الصيد القاري محددة بالشروط المذكورة في المادة 7 من القانون رقم: 035-2019 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 المتضمن مدونة الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية
- في المنطقة (ب) ممارسة الصيد القاري مخصصة للمواطنين، غير أن الوزير المكلف بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية أو من يمثله يمكنهم الموافقة على طلب من الفاعل الوطني للحصول على رخصة لاستغلال بدءاً عاماً أجنبية لمدة محددة لسد النقص في الكفاءة في مجال الصيد القاري.

سيتم تحديد شروط استخدام هذه اليد العاملة الأجنبية في إطار معاهدتها نموذجها موافق عليه من طرف الإدارة المكلفة بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية.

**المادة 16:** يلزم الحاصلون على رخص أو إذن للصيد القاري أو تربية الأحياء المائية القارية كما هو محدد في المادة 19 من القانون رقم: 2035-035 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 المتضمن مدونة الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية، باحترام الشروط المسجلة في الرخصة أو الإذن.

وتعتبر هذه الشروط خاصة بـ:

- نوع وخصائص المراكب؛
- نوع وخصائص لوازم الصيد التي يمكن استخدامها؛
- الحجم الأدنى للكائنات المائية القارية المسموح باصطياده؛
- القدر المسموح باصطياده؛
- المناطق التي يسمح الصيد فيها؛
- توفير المعلومات حول كمية وتكوينات الأجسام المائية القارية المصطادة؛
- المواصفات الفنية التي تم وضعها وقت إنشاء مؤسسة الأحياء المائية؛
- المواصفات الفنية المرتبطة بتشغيل مؤسسة تربية الأحياء المائية؛
- الرقابة الدورية لصحة وسلامة المياه المستعملة؛
- الرقابة الصحية الدورية للمشتقات والإنتاج؛
- نوعية وكمية المياه الداخلة والخارجة الضرورية لسير عمل مؤسسة الأحياء المائية؛
- كمية القدرة الإنتاجية لمؤسسة تربية الأحياء المائية؛
- إلزامية إشعار السلطات المختصة في الآجال المعقولة في حالة ظهور أمراض أو جراثيم أو طفيليات أو سرطان؛
- إلزامية مؤسسة تربية الأحياء المائية بالحصول على إذن مسبق من أجل إبراد أو تصدير الأحياء المائية الحية؛
- إلزامية مؤسسة تربية الأحياء المائية بتوفير المعلومات الإحصائية حول الإنتاج.

**المادة 17:** كل تغيير يحدث لمركبة الصيد القاري أو للمواصفات الفنية لإنشاء مؤسسة الأحياء المائية والتي حصلت على رخصة وخاصة فيما يتعلق بلوازم الصيد أو الهيكل يجب أن يحصل على إذن مسبق من الوزير المكلف بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية القارية أو من ممثله الذي عينه لهذا الغرض.

وسلم رخص أو إذون الصيد لتربية الأحياء المائية القارية طبقاً لنموذج مصادق عليه بمقرر من الوزير المكلف بالصيد وتربية الأحياء المائية القارية.

**المادة 18:** توجه طلبات ترخيص الصيد وتربية الأحياء المائية القارية للوزير المكلف بالصيد القرى وتربية الأحياء المائية القارية على أن توقع من طرف صاحب الطلب أو وكيله.

ويتكون الطلب من:

- شهادة جنسية وعنوان صاحب الطلب؛
- النوع أو مجموعة الأنواع المستهدفة؛
- المركبة التي سيتم استخدامها؛
- منطقة الصيد أو المنطقة التي سيتم إنشاء النشاط الإستزراعي عليها؛
- عدد الوظائف التي يوفرها النشاط؛
- التعهد باحترام القوانين والنظم المعمول بها؛
- دفتر الالتزامات المتعلقة بالمنشأة.

كل المعلومات المطلوبة من الإدارة وخاصة تلك المنصوص عليها في المادة 21 من القانون رقم: 2019-035 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 المتضمن مدونة الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية.

يشترط لتسليم رخصة الصيد وتربية الأحياء المائية القارية دفع أتاوة للخزينة يحدده مبلغها بمقرر مشترك من الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية.

**المادة 19:** يمكن للوزير المكلف بالصيد وتربية الأحياء المائية تعليق أو سحب رخصة، أو إذن الصيد وتربية الأحياء المائية القارية للأسباب المرتبطة بـ:

- أ) تنفيذ مخططات استصلاح المصائد المعتمدة
- ب) تطور غير متوقع لحالة استغلال المخزون المعفي.

وفي حالة الأخيرة فإن تعليق أو سحب الإذن أو الرخصة لا يعطي الحق بتعويض مكافئ لأتاوة المسفوعة للخزينة العامة خلال مرحلة الصلاحية غير المستخدمة.

وكذلك في حالة منح جديد لرخصة أو إذن للصيد أو تربية الأحياء المائية القارية فإن الأولوية معطاة لأذنون أو رخصة الصيد موضوع السحب تطبيقاً للنقطة بـ من هذه المادة.

**المادة 20:** يمكن للوزير المكلف بالصيد وتربية الأحياء المائية أن يرفض منح وتجديده، إذن أو رخصة الصيد وتربية الأحياء المائية القارية في الحالات التالية:

- أ) في حالة ضرورة قرار المنع لضمان تسيير ملائم للمصادر البحرية أو لضمان تنفيذ مخطط استصلاح المصائد.
- ب) أو كانت العمليات التي من أجلها طلب الإذن أو الترخيص لا تستجيب مع أهداف سياسة تنمية الصيد وتربية الأحياء المائية القارية.
- ج) وفي حالة ما إذا كانت المركبة أو وحدة تربية الأحياء المائية لا تستجيب لشروط النظم الفنية والسلامة والإبحار والصحة المبنية على المستوى الوطني والدولي أو لا تستجيب للنظم المتعلقة بشروط العمل.
- د) إذا كانت المركبة أو وحدة تربية الأحياء المائية تم تحويلها أو إعادةها إلى وضعها السابق بدون إذن مسبق من الوزير المكلف بالصيد وتربية الأحياء المائية.
- هـ) إذا خالف صاحب إذن المركبة أو وحدة الإنتاج المائية بصورة دائمة وبطريقة معتمدة للأحكام الأساسية للقانون.

### القسم الثالث: اجراءات تحديد الهوية

**المادة 21:** يجب أن يظهر على جانبي مركبات الصيد القاري المرخص لها بالدوام أرقام التسجيل من أجل تسهيل التعرف عليها من طرف وكلاء المراقبة.

يجب كتابة الأحرف باللون الأبيض على خلفية سوداء أو باللون الأسود على خلفية بيضاء.

يجب أن تحدد أبعاد الحروف كما يلي:

- في المركبات التي يقل طولها الإجمالي عن 5 أمتار فإن الحد الأدنى لارتفاع الحروف هو 0,1 متر
- وبالنسبة للمركبات التي يتراوح طولها الإجمالي ما بين 5 إلى 12 متر فإن الحد الأدنى لارتفاع الحروف هو 0,3 متر.
- يجب أن يكون لكل حرف عرض يساوي سدس ارتفاعه على الأقل.

## القسم الرابع: الإجراء الرقابي

**المادة 22:** يخول وكلاء المراقبة المشار إليهم في المادة 36 من القانون رقم: 035-2019 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2019 المتضمن مدونة الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية مهمة البحث عن مخالفات أحكام القانون المذكور والنصوص التطبيقية له ومعاينتها فقط في إطار الاختصاص الإقليمي لكل منهم.

### الفصل الثالث: تدابير الحفظ

#### القسم الأول: معدات الصيد

**المادة 23:** معدات الصيد القاري المرخص باستعمالها هي على وجه الخصوص الشباك والفخاخ والغيوط الطويلة. ويحدد قرار من الوزير المكلف بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية، حسب الضرورة، الخصائص الفنية لمعدات الصيد القاري الأخرى وكذلك شروط استخدامها.

**المادة 24:** بهدف الحفاظ على الموارد والبيئة المائية، يجوز للوزير المكلف بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية أن يتخذ مقرراً بناءً على مشورة المؤسسة المكلفة ببحوث المحيطات والصيد، بإجراءات الحثرة أو تقييد استخدام أي جهاز أو منصة يحتمل أن تدمر المواطن الطبيعية للأنواع.

## القسم الثاني: أدنى أحجام وأوزان الأنواع

**المادة 25:** يمكن تحديد الحجم والوزن الأدنى للأنواع التجارية بمقرر من الوزير المكلف بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية، بناء على مشورة المؤسسة المسؤولة عن بحوث المحيطات والصيد.

## الفصل الرابع: إجراءات انتقالية ونهائية

**المادة 26:** تلغى كل الإجراءات السابقة المخالفة لهذا المرسوم

**المادة 27:** يكفل وزير الصيد والاقتصاد البحري ووزير المالية كل فيما يعنيه بتنفيذ المرسوم والذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وزير الصيد والاقتصاد البحري  
الدي ولد الزين

